بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

قوله على ابن الشيخ حامد بغير تنوين على نسخة ترك همزة ابن خطاً المبني على ان الشيخ حامد
صار علماً او بالتنوين نسخة اثباتها المبني على ان المذكور ليس بعلم قوله آتيا بغيره حال من
فاعل اضم او انزه او يتم او يعم او مفعول الاولين جارية على نيتها على تقدير لا من البعض
(بغير التقادير)
لوجوب آتيا انا او هو قوله باشمل عنها باعتبار كل متعلق وهو الباء في باشمل ومن في عنها
والمفضل عليه محذوف بمعنى بالطريق المعتبر في ذلك اي في باب الشغل وهو ان تعدى بالباء يكون بمعنى
الاقبال وان تعدى بعن يكون بمعنى الاعراض قوله بخير من به يستعان اي الذي منهم يستعان
وهو الله تعالى حقيقة ويؤيده لا من غيره وهو من لم يهد الى الحق او التقديم تفيد للقصر قوله
اي لا يكون لفظ التعريف اسماً للعلم الصفة اشارة الى ان اسماً خبر يكون المقدر والجملة حال من فاعل
الظرف قوله مصدر المجرد من اضافة الموصوف الى الصفة قوله في المشتقات من المصدر كما
هو المبادر لا مطلقاً حتى يشمل نحو الكلمة والكلام من الكلم قوله كما في الماضي المعلوم بناء
على قول البعض قوله لا حصر اي لا يفادفا فهم قوله فاذ التنوين عوض عن المضاف اليه قوله صار علماً
اي معرفته او العلم الذي يفيدها ويلزم على الاول ضرورية العلم ايضاً اذ معرفة العلم حينئذ موقوفة

علم معرفة النحويّ قوله اى باعتبار ثمرة هذا الكتاب الخ يعنى ان المحدود وهو التعريف العرفى
المعتبر في المشتقات المبحوث عنها في هذا الكتاب فلا يرد ان التعريف غير منعكس قوله ونفى
ما شذّ الصرفيين قوله فالسالم ما اى كلمة من الاسم المعرب والفعل المطلق قوله سلمت اه
اى خلت فالسالم اخص من الصحيح اذ هو ما سلمت اصوله من حروف العلة فقط والمضاعف
والمهموز صحيحان غير سالمين وقيل شرط في الصحيح ما في السالم فهما متساويان ولا تناسب الا
صطلاح الاول الى البعض والثانى الى الجمهور قوله والهمزة على مدخول من لا على العلة
وكذا ما بعده ويجوز العطف على العلة على اعتبار تقديم العطف على الاضافة معنى قوله فعل فعل
فعل والمقرر يقتضى ثمانية واربعين بناء حاصلة من ضرب اثنى عشر المتصوّر للعين اى الحا
صلة في الاحوال الاربع المحتملة للعين من ضرب احوال الثلث المحتملة للفاء في الاحوال الاربع المحتمل اللام
فسقط بوجوب فتح الاول ثلثا فيقع ستة عشر وبوجوب تحرك العين سابع الباقى وبوجوب الآ
الآخر تسعة فبقى ثلثة فافهم قوله الا ما شذ من نحو اه لم يقل الا في بعض ما كان فاءه واوا وشذ
نحو هب يهب كما في ما سبق اقتضاء قيل سيد نحو ويق يحق وذلك خلاف رأيهم على ما اشار
اليه المصنف هنا وفيما بعد وصرح به العلامة خلافا لابن الحاجب ولعل وجه الرأى ظهوره
ظهوران

ظهور ان العدول من الفتحة التي يقتضيه قياس تخالف حركة عيني الماضي والمضارع الى الكسرة ليحصل

الثقل للواو فيحذف بحذف الثقل لا يليق بان يجعل قانونا بل اللائق به جعله وجها لارتكاب ثالثة ذا تامل قوله

وجاز فيما ماضيه اي في الماضي الذي في اضافة ماضيه بيانية او في ماضيه ما فلامية والاولى اسقاط قوله ماضيه

كالصغر والكبر اي خورده شدن بان بد ور مثلا او بسبب الوقوف تامل ودبزرگ شدن بسبب النماء مثلا او بدا قوله

دهرا جا بكسر الفاء وقد جاء اه في المضاعف فتحة دفعا الثقل قوله اول الماضي وآخره اه اي المجرد المبني للفاعل

قوله اتحاد المصدرين اي الطرفين قوله مع موجبهما فيه ان موجب القلب التحرك وانفتاح السابق وهذا

متفق وياتي منه رحمه الله ما يصرح بكون الموجب ذلك ومن ذلك قوله في الاجوف بعد ذكر اجبر واستقام

اعلالا وان لم يكن العين متحركا فيهما حملا على المجرد الا ان يقال انه بعد المذهب فاعرف قوله عن زنة المحول به

فهو يفاد ليل على الالحاق قوله وعند الناس فعال اشدادا ومخففا قوله وهو لمطاوعة فعل اعلم

ان المطاوعة هو قبول الاثر الذاتي لفعل الاثر الصادر من الفاعل الذاتي لنحو فعل حيث يكون اشتقاق

الفعلين من مادة واحدة وفاعل الاول مفعول الثاني وبهذا صرح الشيخ المصري في حواشيه المشار اليه الشيخ السيوطي

في شرح الفية ابن مالك اولا بقوله او طاوع فاعله اه وصرح به ثانيا بقوله والمطاوعة اه فعلى هذا يكون اسناد

المطاوعة الى الاول وايقاعها على الثاني كما وقع في المتن وتسميتها اولا مطاوعا ومطاوعا على طريق المجاز وكذا تسمية

الفاعل النحوي للفعلين بهما وذلك من قبيل اسناد المدلول الى الدال واسناد صفة الفاعل الحقيقي الى الفاعل النحوي

اي صفة المدلول الى الدال ان كان المجاز في الطرف ويجوز ان يكون في النسبة كما هو ظاهر من صنيع السيو

طي في شرح الالفية وتسمية ما يدل على الصفة باسم الموصوف وما يشتق من تلك الصفة والدال باسم المدلول

وبهذه الاخيرة في الاخيرة والحكم بما ذكر حقيقة انما هو الفاعلان المذكوران اولا كما هو معلوم وصرح به المصري
ونقل بعض شروح الشافية عن الشيخ عبد القاهر الجرجاني وربما يفسر المطاوعة بدلالة الفعل على قبول
فاعله الاثر الذي دل الفعل الآخر على صدوره عن فاعله فعلى هذا يكون المذكوران غير الاخيرة حقيقة
وما قلنا انه حقيقة مجاز فتبصر في الشرح المطاوعة حصول الاثر من تعلق فعل المتعدي بمفعوله +
انتهى مراده بالاثر ما هو مدلول المصدر ذلك المتعدي فيخرج نحو ضربته فتألم وكلمة من صلة الحصول في +
بعض النسخ عنه بدل من والمراد بالفعل والمفعول اللفظيان كما هو الظاهر من العرف ومن قوله بعد ذلك فانك
اذا قلت كسرته فالى اصل الكسر انتهى وجرى عليه المصري ايضا نوعا حصوله محذوف اي قبول حصول آه والقبول
بمعنى المقبول ومن ظرف مستقر اي حصول وقبول الناشئ اه كما اشار اليه الشيخ المصري وقد حذف ايضا
مضافا آخر على ذلك المضاف المحذوف وهو الدال لا الدلالة اي دلالة قبول الاثر الحاصل من آه ومعنى تشري
الاثر من تعلق الفعل المتعدي دلالة المتعدي مشتمل عليه فرجع بهذا المعنى الى التفسير الثاني ولذا
قال شارح الشافية الفشوي انه تقريب منه فما ذكر بهذا العلامة ليس حقيقة المطاوعة على ما نقل عن الشيخ
عبد القاهر وعليه المصري بل هو مطاوعة مجازية كما ذكرته وحقيقتها ما قلت اولا كما عليه الفا
علان المذكوران وحقيقتها على ما يرى بعضهم منهم الفشوي بهذا ثم اعلم انه قد يستعمل بعض المطا
وعة للتفارق اللزوم وان لم يثبت التلازم كما هو معلوم وبهذا هو الظاهر من الشرح حيث قال ان بين انفعال المطا
وعة فعل ولهذا لا يكون كلازمها انتهى وقرره الشيخ المصري عليه ونقله عن الجاربردي وهو فانه
لجواز علمته الحساب فتعلمه وكسوته زيدا جبة فاكتساه وصرح الشيخ المصري وافهمه ابن مالك
حيث قيد

حيث قيد تحتم لزوم بما طاوع المتعدى لواحد وصرح به السيوطى بقوله فان طاوع آه وكذا غيرهم قال الا
من المطاوعة فى اللغة فرمان بردارى وفى الكنز فرمان بردارى كردن وبهذا مثله والمناسبة لكلام
المعنيين قوله ولا ينبغى لان الحصر غلبى قوله الا فيما اى من مصدر فيه ظرفية الدال اللمدلول على
ايجاد [illegible] بجارحة الدال مخصوص وهذه فى همزة الاول هو لا قوله وافعل لا الا زهنا قوله واسترجع
واستعان اى قطع اعانة واسترجع اى قال انا لله وانا اليه راجعون قوله احلولى الخ جاء متعديا نحو اعلوط بعيره
اذا تعلق بعنقه وعلاه ولازما قوله قال ابن الحاجب تبعا لجار الله قوله تقمص وتضارع وتحفظ التمكن كذلك وعنده قوله
الملازمة اى الموازنة بحسب الحروف والحركات والسكنات لا الاتحاد فى الميزان كما بين ضرب ونصر فان الزائد للا
لحاق يكون غير جوب التضعيف كما فى جوهر بيوا سلنقى انما يعتبر بلفظه وما فى موضعه فى الملحق به انما يعتبر بحروف فعل وكذا الزنة
فى قولهم ودليل الالحاق اتحاد المصدرين قوله فامثلة ثلثة لازمة بالاستقراء قوله يجاوز بدلول الاولى
اسقاط كما فى تعريف المتعدى ليكون التجاوز قابلا لان يراد منه تجاوز العمل والمعنى او كلاهما وليظهر ملازمة
التعريفين مع الايراد بنحو ما ضربت زيدا بارادة الاول فافهم قوله عدم التجاوز على الغير فتامل قوله وشيئ آخر فيما
عليه او بالعكس فتامل قوله اى جعل فاعل اللزوم فاعل التعدية وشيئ آخر مفعوله نحو اجلست زيدا والاصل
جلس زيد فلعل مراده بهذا وفيه ان الاصل جلست فتفطن ولو قيل مراده ويجعل المفعول المتعدى
فاعل اللازم فقط فنقول فيه ان ذلك الجعل ليس بسبب التعدية فافهم قوله فى الثلاثى المجرد حال من مفعول
وتعديته الراجع الى غير المتعدى قوله فى الكل حال من ضمير تعديه وناظر الى التغير والجر
كما نص عليه فى التمثيل جبورى قوله اى المصادر المجرد اشارة الى ان المضاف بين لفظ

التعريف ومفعوله الصريح المضاف اليه محذوف وهو لفظا مصادر ولم يقل اى مصادر كما هو الظاهر اشارة الى غير هذا

في معنى حدث بهذا التفسير وكون العلامة قرر المتن بمعنى غير هذا اجرى على ما قرره الشيخ المصرى قوله

والاسماء التى ليست بمصادر بقرينة المقابلة قوله مع لام التعريف خبر بعد خبر لتكون او حال والمراد ان كون

نهاية الحروف ليس الاسم تاما بين ومعهما تكون للوصل فقط والمراد بلام التعريف ما هو او مشاكلة فلا يرد ال الموصولة

على ما ذكر سابقا قوله وهو معترضة بين الحد ودوجده قوله وقيل المضارع الخ اى المضارع الاصطلاحى ملتبسى

بزيادة حرف موجب المضارعة المشابهة فادوات المشار الى توصل اليه بصفة التعريف سد فوقع قوله وهذا اليح الخ يعنى

للمتكلم ان يستعمل في الابهام ابتداء بلا وضع قرينة وحج للمخاطب ان يحمله على الابهام ابتداء واما اذا ذكر قرينة فتعيين

المراد كما هو شان سائر المشتركات اللفظية وقوله الاصل تقول الخ ايضاح للمصلحة على ما قرره المصنف

من تقدير تريد في الموضعين واما على ما قيل من الآن وغدا من اجزاء المقول فهو بيان لتعيين المراد اذا

ذكرت القرينة فتامل قوله فقط مطلقا سواء اجتمع بلا علامة التراخى ولا قوله للفاعل منه ما الخ مدخول

من الاولى خاص مما قبلها من وجه بخلاف مدخول الثانية فانه كل له فالاولى للتبيين بدليل صحة الموصول

والثانية للتبعيض بدليل صحة البعض فافهم قوله حرف المضارعة منه راجع الى العبارة من الفعل المضارع لكن

المقسم معتبر في الاقسام فعلى ابدا معلوما او مجهولا قوله ولم يكسر لان الى في تكسير مع ان الاخف خفف ويرفع الالتباس

الى اصل في حالة الفتح بما الضم وثم يحمل البواقى عليها حذو الكسر لان آه قوله ليتوهم انه من عطف السبب على السبب

قوله لذلك اه الظاهر لتلك قوله مكسور البداى غيبة او خطابا وتكلما افراد او تثنية وجمعا تذكيرا او تانيثا

قوله واعلم انه لا يخفى الظاهر ان هذا الى بحث الامر بالصيغة استطراد او تكميلا لبحث المضارع لانه

وظيفة النحوى على ما هو اجلى وما شير اليه العلامة في الشرح وفي حواشيه من الاعتذار ليس بشئ والاظهر

تركه قوله

تذكير

قوله صيغة الاظهر ان تكون الصيغة هنا الصورة كما هو الاكثر لا كما قال العلامة فافهم قوله

وجزم ما بلا لا ينبغي جزمه بلا لامه قوله اذا كان له شبه بالجزاء كما ان الامر نصبوه به حيث في الاسماء

لشبه ذلك بالمفعول كما قرر في النحو نحو لا رجل قائما فاعرف قوله شبهه بالشرط اى بالجملة الشرطية

التي هي عبارة عن مجموع الشرط والجزاء قوله فتثبت ابدا اى في حال الجزم وغيره قوله وجاء لم يأتيك الخ

الاولى تركه والاكتفاء بما يأتي في الناقص من قوله كان لم ترى الخ اوجب انجزام الواحد الناقص

قبلها من الضمير قوله الحروف الشيء ما طال الى الاثنين قوله استوعبتها اى اخذتها او دعيتها كلها

قوله ومن الجوازم لام الامر خص بالذكر تفصيلا مع انه علم حكمه من السابق وليس الغرض في الفن الا

ذكر لمن لفظ سائر الجوازم في اختصاصه بغير الفاعل المخاطب وتغييره عن حاله الذي هو الاكثر في بعض الاوقات ولما قال

ان اللام الذي هو للانشاء يختص بما ذكر فات توهم اختصاص لا الناهية اذ هي للانشاء ايضا به فرفعه بذكره

قوله وان كان الفتح فيهما اى في كلمة اسماء وحرفا على الخ على ما هو راى بعض وقال آخرون الاصل فيه السكون كما في

سائر المبنيات في بعض حواشي الضيائية وهذا اولى لان الحركة عارضة لغرض فرضه قوله اصلا دفعا اللزوم

الابتداء بالساكن تحقيقا او تقديرا قوله وتسكن بعد اى لكن اى جوازا كما يفهم العلامة قوله

غير المخاطب الفاعل غائبا او متكلما كما يظهر من القول قوله وفتحوها اكرها اى جعلوا مضموما همزة

امر الافعال همزة قطع مفتوحة لانه فهم من نسبة الهمزات المفتوحة في اوائل قطعية فالقول بجعلها
مفتوحة قوله بجعلها قطعية ايضا فهذا ادخل دون على قوله همزة وصل مكسورة اي على كل من الفعلين قوله
بناء آه اي لبناء لكم واشتقاقهم منه بهي لاكرم قوله على آه يعني هو الظاهر اللائق وقيل يجوز كون بناء
مصدر الحذف وفي الجملة حالا اي قد بني او قد بنيته وبناء آه قوله فان الخ كانه قيل هل وجد اصل بهمزة
مفتوحة مرفوض حتى بني منه اكرم فقال نعم فان آه وقوله وبني الامر من ذلك الاصل ككلام العلامة قال فقالوا
من ءاكرم آه صريح في ان المشتق منه هو الاصل المرفوض وان الاشتقاق مقدم على الاعلال في المشتق
منه قوله بحذف حرف المضارعة الى اي من ذلك الاصل المرفوض وهو ءاكرم قوله واعادة الهمزة في كلامه
مع جمع اثباتها مهم لا لمحض غرض التوصل الى النطق بالساكن واما على القول بان الاشتقاق مؤخر عن
الاعلال في المشتق منه فهو بناء هو الفرع المستعمل اي تكرم لا غيره وجه الفتح ثم ان الهمزة المفتوحة
الحذف وقد تعودها احذف حرف المضارعة لن والاعلة حذفها وهو الحمل على اكرم لزوا وجب ذلك
الحمل فيما يكون مابعد حرف المضارعة بعد الاربعة والاربعة الثلثة وعلة اصل القلب حامر
قوله وليس غير الا الادغام معترضة بين المتعاطفين لبيان حال الاول وقس عليه امثاله قوله ولو
لفظا فقط تاكيد لما فهم والتقدير ولا يلحق الماضي ولو كانت ماضية لفظا فقط اي لا معنى ايضا
والاستثناء
فقط بتي لاعم في قوله على الاصل المرفوض بمن ولم يبق وجه جعلها قطعية وهو ان الاثبات لمجرد ما هو

ثم ان هذا فرع اورده باستعماله مفتوح الضاد ... علم لفظها لايكون من غير الطاء ... صح

والاستثناء الآتي من بيان الغدر قوله الا في الدعاء فانه يلحقه قياسا كما هو الظاهر من عبارته ونقل
من الخبيصي وشذ وذا كما في المغني قوله لمعنى الاستقبال وجاء نكاية صلى الله عليه وسلم الثاني قوله
مثل اقائلن وجهه انه في معنى النهي فافهم فان روي بالفتح فهو دليل الوجوب بناء الاسم الداخل عليه
النون كما هو موجب لشبهه بالامر في دخول النون او بالضم فهو نص في الاعراب ان كان مفردا ولا يظهر احد
الوجهين ان كان جمعا وان اريد يؤيد الافراد واحضروا الجمعية فافهم والتمثيل به بناء على ان لا يكون
اصله اقائلون انا وبهذا محتمل قوله فكسرة الفاء لتعليل الاستثناء قوله لانهم يجدون فيها علة الثقل والتبعية
ان وضعها على السكون ومخالفة الوضع غير جائزة قوله قياسا اشارة الى ما شذ من حلقتا البطان
اي الحزام قوله والثاني مذ عمما في كلمة او اسم على خلاف في ذلك قوله كزيد ونحوهم قام زيد عمرو بكر انسان
مما ينبني عدم التركيب وقفا ووصلا قوله على المعرفة باللام والمراد هو وما في حكمه مما يوجب حذف
همزته لبس الاستفهام بالخبر فلا يرام وايمن الله والموصولة والزائدة قوله وفي غير صالح الذي
في كلمة
والالتقاء الساكنين في غير المواضع الثلاثة لا يجوز بل يجب الحذف فيما اذا كانت تحذف المدة او يحرك
غيرها ان لم يكن قوله علامة الاعراب اي كون الفعل معربا واضافة العلامة لامية او المراد الاعراب
الاصطلاحي فبيانية قوله في الناقص وانتفى البناني قوله وفي الاخرة وفي الوسط بغير الاكثر من
صيغ المبالغة وبعض المصادر قوله نحو صبار فاعل يجيء قوله رواية في القاموس روي الحديث

برد رواية وتروية بمعنى وهو روية للمبالغة يعني ان التاء للمبالغة قوله بضم الاول وفتح الثاني بناء قياسي مطرد في
كل فعل ثلاثي مجرد كهمزة للمغتاب كالهماز ومن يغتابك غيبة ولمزة عياب الناس ومن يعيبك في وجهك كلمات كسحاب
وعرقة كثير العرق بفتحتين رشح جلد الحيوان ويستعار لغيره واما العرق ككتف كالعرد لكثير العرق فغير مطرد
كذا في القاموس وبما ذكرت زاد بنا آت قوله نفراء مشترك بين جمع الفاعل والفعيل الاول وكذا الحمر فصا
بكسر الفاء وتخفيف العين ونصور بضمتين قوله تضم الميم المفتوحة اه ويستعمل في هذا ايضا اي في اسم الفاعل
واسم المفعول من غير الثلاثي المجرد مذكرا ومؤنثا كما في اسم المفعول المذكر من ثلاثي المجرد كما سبق بالتصحيح التكسير
قوله وكذا عاشب العشب الكلاء الرطب تقول بلد عاشب ولا يقال في ماضيه الا اعشب الارض اذا انبت
العشب وبعير عاشب يرعى العشب واعشب القوم اي اصابوا اعشابا وارض معشب نقلا عن الصحاح زبدة المتأخرين
عبد الحكيم الهندي فقد صرح بمجيء معشب ولا ينافيه كلام المصنف ولكن ما وقع في شرح العلامة من قوله
ولا يقال معشب ينافيه فهو من عدم التتبع قوله الصفة المشبهة في بعض شروح الشافية الصفة المشبهة تجيء على
فاعل كحمده فهو حامد وصحبه فهو صاحب وركبه فهو راكب انتهى بلفظه وهذه الامثلة من الاسم الجامد وفي
الشرح المنسوب جاءت الصفة المشبهة من فعل بالكسر وغيره على فاعل بمعنى الثبوت وان كان الاصل في هذا لو
زمان معنى الحدوث وذلك كخاشن من الخشية وساخط وجائع وطائر انتهى بلفظه والمراد بفاعل مخصوص وزن
فاعل قوله وصيغتها من الثلاثي المجرد وقد يكون على زنة فاعل كطاهر وجائع وساخط نص عليه ابن مالك

وفي كافية

وفي كافية ابن الحاجب صيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل وفي بعض شروحها اي لا يأتي صيغة من



صيغتها على هذا الوزن قطعا فلكل من ابن مالك وابن الحاجب ويمكن التوفيق بان مراد ابن الحاجب

بيان الغالب ولكنهم لم يتفقوا قوله هو من نحو فرح لازم مكسور العين غير لون وعيب ظاهر وحلي

وغير امتلاء وحرارة باطن بقرينة الآتي فقال با اشارة الى ما في حيز جاء وجاءت فقط ويمكن كون اشارة

الى الآتي فيكون في بيان انه لفظ الغير ثم انه قدم فعل الكثرة بهذه النعت منه قوله على فعل كحزن وحسن

وبضم ويكسر ويفتح ويضم وسلس وقلق وشبق وبذر وبفتح ويضم وكذا شطن وحذر ويحجل

قوله في بعضها اي في بعض النعوت المأخوذة من الاسم الذي هو غير ما قياسه ان يكون من باب علم اي الالوان والعيوب الظاهرة

والحلي وغيرها اي امتلاء وحرارة باطن او امتلاء واما فيهما فليس الكسر والضم كما يأتي قوله وجاءت اي الصفة المشبهة

من نحو فرح من غير ما يأتي قوله وجاءت اي فعل بضم العين قوله وما نحوه اي في الصفة المشبهة من فعل بضم العين

قوله نحو جوعان من الباب الاول قوله وشبعان وعطشان وريان والثلاثة من باب علم قوله فيكون منه قياسا

اي امر قياسيا اذ قياسا غير يكون وسمه بالتاء لان المنسوب الى المؤنث مؤنث لكن يدفع بجعله صفة امر لازم

يحمل على المذكر والمؤنث بدون التاء نحو هذا امر وتاكد امر لازمة وفي اثباتها في غيره خلاف وابن مالك يا اسم

على الاثبات قوله اسم المفعول الاولى اعتباره اسم مكان قوله شدة او اشبه بشره حب الحشم بالاصم يا اسم

في ان الاسم في صورة المدغم كما لاسم في حب صورة القبار والعلامة قوله الا انه مطابق مطابق اه يا اسم
قوله الثلاثة في صح مطابق

الظاهر من توجيهه رحمه الله ان المطابق اسم مكان يحتمل ان يكون اسما للمفعول فيه ويحتمل ان يكون اسم مفعول

كما نص عليه العلامة في يكون الكل باسم الكلّ من اجزائه الاصلية او من تسمية الشيء باسم الظرف والمظروف او من باب الحذف والايصال

اى المطابق فيه قوله وانما الى المضاعف عفاه كما علم من تعريف السالم في صدر الكتاب بالمعتل من غير السالم مثلها اى المعتل قوله وهما

في المجزوم والامر الى كلا الخ ارادة دفع اعتراض وارد على قوله السابق وهو انه قد عدل الى الفك والادغام في عمه وعمد للغا

ئبة والمخاطب واحد وعمد هاء المجزوم وفي الامر المخاطب مع امكان الادغام وعدم تعذره وحاصل الجواب ان

المعد ولا اليهما ليس الا عند اهل الحجاز ~~الحجازيين لاعتبارهم بالسكون العارض فما ذكره المصنف ان كان مبنا~~

ومبنا كما ذكر على مذهب غيرهم وفيه ان الادغام والحذف والابدال فيما ذكر جائزة عند غير الحجازيين لاعتبارهم

بالسكون العارض فما ذكره المصنف ان كان مبنيا على المذهب الاول فلا مفصل عنه الا بان يقال المعنى لا يوجب

المعد ولا اليهما وان كان على الثاني والثالث فلا اعتراض فتبصر مع ان صيغة يشعر بضعف مذهب الحجازيين وتلك خلاف

ماقرره العلامة في شرحه وكرمذاهب كذلك ظاهر لمن نظر في شرح العلامة قوله ويهديث الخ فهد يهدى كذ يهديه فهو

يهدى ودحرجته قوله وهانه عطف على واجب وممتنع قوله واحل في ابنية خبر بعد خبر لكان قوله وفكه عطف على الحركات

قوله والاسماء بخلاف الحرف قوله المعتبرة بخلاف الاسماء المبنية العربية وبخلاف الاسماء العجمية قوله بلا تعويض في الاول الخ يعني

ليست التاء في عدة عوضا عن الواو المحذوف ان كان الاصل وعدة والا يلزم اجتماع المعوض والمعوض عنه في الاصل

كما لا يخفى انه يجوز ان يكون تاء العوضية بعد حذف الواو كما قرره الشيخ المصري على الهندي اللغة ويمكن ان يوجه بان المراد

بلا اتيان العوض من خارج الكلمة فافهم قوله وفي الاخير عطف على قوله في الثانية والمعنى يوضع العوض في آخره وعدلا في اوله

اذ لو وضع في اوله يلزم آه قوله بقلب الواو الاولى وجوبا والاجتماع الواوين قوله اعيدت الواو الى مكانه وقت الاولى واذا يليت اه

صح بيل

١٢ دي الحجة ٣

كسرة ما بعد

كسرة ما بعد الياء الواو الحادث فافهم قوله وكسر عين ماضي الى ما رده العلامة من وجهين فافهم قوله اذ بعده تنقلب الياء

وجوبا في مثله فلا ينتقض بما يأتي فانه لغة اهل ... قوله وانما لم تقلب الى جواب لما اورده العلامة في شرحه على الشيخ للفصيح

ابن الحاجب قوله لم يجئ المثال الواوي مطلقا والاليائي قوله ولم يبن اى الواو فقط قوله فلم يبق للمثال المضاعف الواوى قوله

الاجوف بل بالكسر دون كلمة قوله ذو ثلثة اعلم ان اطلاق ذى الثلثة على الاجوف وذو الاربعة على الناقص والمثال

على المعتل الفاء وسائر الالفاظ المنقولة على المعانى المنقول اليها انما هو بسبب النقل لانه وضع ثان وليس ذلك

الاطلاق مبنيا على مجرد وجود العلاقة والمناسبة بين المعنى الاول والثاني وانما المرتب عليهما هو ترجيح اللفظ

المنقول على غيره من الالفاظ بالنقل فلا يكفى في الاطلاق كما في اطلاق المجاز على المجاز فلا يرد ان الوجه موجود

في الغير فلم لم يطلق اللفظ عليه بهذا قوله والاصل بالنسبة الى الناقص فافهم قوله في الماضي المعلوم مطلقا قوله

نحو صان وباع ويجب ضم صاد وعين امر الاجوف الماضي الثلاثي المجرد المفتوح العين الواوي والناقص كذلك ضم

عين المضارع ونحو باع وسمى الكسر قوله وصان سابقا الاعتراض بالمصدر ناشئ من عدم الطلب المذكور

ثم فلا زيادة في الجواب على السؤال فافهم قوله نقل فتحة الواوى لدى سيبويه والجمهور قوله دلالة عليهما اى لدلالة

الفتحة والكسرة بعد نقلهما من العين الى الفاء وحذف العين عليهما قوله وقيل القائل ابن الحاجب قوله دون

الاول لان الضمة والكسرة لا تدلان على الفتحة ولا تدل الفتحة عليها لكون الفاء مفتوحا في نفسه فافهم

قوله على حركة العين وما رأيت فيما رأيت من نسخ شرح العلامة ان تأتي الحركتين تدلان على نفس

العينين كالسابقين وذلك مشكل في نحو خفض الآن نحو خصص فتفطن او يقال ان نحو خفض ينقلب عينه بابعد



نقل حركته الى الفاء فالكسرة تدل على العين التي هي الياء المنقلبة عن الواو فكانها دلت عليها فتبصر ثم السر في

ان الفتحة والكسرة في فاء فعل المنقول اليهما انه لان على ذات العين لا على حركتهما وفي فاء الاصليين بالعكس لان

من نقل الى هذه مثلا يعلم ان هذه الضمة ليست باصلية لان فعل بضم العين لازم قطعا فتيقن انها عارضة جيء

بها للدلالة على حرف من جنسه وايضا من نظر الى بعن مثلا ومضارعه يعلم ان هذه الكسرة عارضة لان الباب الخامس

شاذ لا يحمل عليه فجيء بها للدلالة على حرف من جنسه بخلاف طلق فانه لقصوره على الفاعل الاينافي

ضمة العين فاذا راى الضمة على فائه علم انها ضمة العين وبخلاف هبن وخفق فان الباب الرابع قياسي فافهم

وايضا التعدي في سدته وضمته يدل على ان عينه ليس مضموما فالفاء لا يضم اصالة ففتحة الفاء الظا

هر ففيه نسخ دليل على ذات العين انه واو واما فتحة فانها تظهر من المضارع فاعرفه وكسرة بيع مع ندور فعل يفعل في

غير المثال دليل على ان بعت ليس مكسور العين والا لفاء لا يكسر اصالة وكسرة بعت دليل على ان عينه ياء واما ان حركة

فتحة لا ضمة فدليله ان مضارع فعل المضموم لا يكون يفعل المكسور ففتحة ضمته مع ملاحظة التعدي يدل على ذات العين وكسرة

بعت مع ملاحظة كسرة يبيع تدل على ذات العين ولا دلالة لهذه الضمة وكسرة على ما هو خلاف الواقع من ضمة العين وكسرة

لوجود دليل على الواقع اقوى وهو ما سبق فافهم واما ضمة طلت وكسرة خفت وهبت فتدل على حركة العين اذ الفاء لا يضم

ولا يكسر اصالة ودلالته على الحركة اقوى من دلالتها على الحرف ولا معارض فتفطن واما من ذات العين فهو

لظهر من سائر

نظيره من سائر الامثلة كالطول والحذو والهيئة والهيبة قوله وتركوا الدلالة اي لا يخفى ان قوله السابق
صريح في ان كسرة الفاء في مكسور العين الاجوف واويا او يائيا دليل على حركة العين لا على ذاته كما ان ضمة فاء
فعل كذلك فلا حاجة الى قوله وتركوا نعم لو قال سابقا دليلان على العين وحركتها لكان لفظ مكسور
العين تم مختصا بالياء وهذا الكلام من الزائد وان نوقش بانهما لا يدلان على نفس العين فتأمل قوله
في المكسور الواوي كما انه كونها في المضموم الواوي والمكسور الياء قوله فمقول متفرع من قوله فالمجرد الثلاثي
اليها قوله او الماضي الثلاثي المجرد من الاجوف قوله بان نحواه تفسير للاشمام قوله على ان الاصل في الماضي
المجهول قوله لا يحتمل منه لفظ لا بعد بتحريك الياء وكذا في نحوه من المواضع الآتية قوله واعل منه السؤال
ان السائل لم يعرف قبل سبب القلب الا من التحرك وانفتاح السابق قوله وان لم يكن العين اي ان
فيها العلة المارة للقلب قوله حملا على المجرد اي لوجود علة اخرى فيهما للقلب وهو الحمل على المجرد فمراد
هم في قولهم تقلب الواو والياء الفا اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما اعم من ان يكون كذلك حقيقة نحو قام
وباع فالقلب ههنا ايضا قياسي فليس المراد بقوله اعلالا انه اعلال بهما شذوذ من المجرد كما يتوهم
بهذا قوله سائر تصاريفهما ان رجع الى الالفاظ المذكورة كما هو الظاهر وجرى عليه العلامة فالمراد
بمعنى الجميع او الى الباب المفهوم منها فبمعنى الباقي كما هو المتبادر منه قوله ماجه بمعنى حصين
او حملا على الفعل قوله ثم حركة العين اي قلبت بالزمة المتحركة فافهم قوله والاخير اصح

لموافقة الفعل في الاعلال المخصوص قوله بعدم اللبس بسبب الاول في التاء وكسر التاء في الثانية قوله ولا مثيل به وتمام الاصل يكونا فاعلين كما في يعد او ايمة ولم يلد كما احتياج المقام اليه اذ

الجيش في الناقص قوله بيه اللام تقلب ياء وتضم ما قبلها ويكون لاما تقلب في قوله واما الفضا باء فتسكن المراد به المفرد الخمس والاصل وان جعل الاسكان في غير ما في آخره الف لذكره حكم الله ذلك

فيما بعد وتقييد الاسكان بحالة الرفع وان المتبادر من الاسكان الثبوت مع الكون علامة اعراب

وعطف حذف المقيد بحالة الجزم ونفتح وبنيه فافهم قوله وشذ لمان اه وجه الشذوذ ان لم يجزم

وقد سبق انه شاذ فتخص بالمفرد ثم فهو مهمل ههنا او ناصب للفعل فانه ينصب شذوذ كما ان لم يجزم

شذوذا ولعل يحمل لذلك نص عليه في مغني اللبيب قوله كان لم ترى قبلي اه اصله ترأي كتسأل فقلبت اللام

الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلب العين الى موضع اللام واللام الى موضع العين فصار ترأكتنا

فهمزة بعد الف فادخل الجازم فحذف حركة الهمزة والتقاء الساكنان الالف والهمزة فحذف والالف

لكون حرف علة فصار لم ترأ بهمزة ساكنة بعد راء مفتوحة فقلبت همزته الفا فصار لم

ترا هذا ما نقل الدماميني عن الامام احمد بن عبد الله بن السيد البطليوسي واعتمده وعليه فلا شذوذ

قوله دلزوم اللبس بالمفرد لو حذف بعد القلب لينفتح ما قبل الالف قوله كما كان قبل الاسم مكسورا الظاهر ترك الالف ليكون مكسورا

مفتوحا كان او اشباع لفظا يعني كان وقيل ولتنبيه ان يقال ابدا متوع بمعنى السابق اسم كان فافهم قوله قلبت الواو ياء والاول

او لان الحكاية تابعة للمحكي فلا الفعل مفعولا وهو مبني ونون الطاقة لكن يجوز تسكين الكلمة لان يأتيها مر كثيرة كما نحو عنويا الجمع قوله في مغني اللباب في مغني قوله لم يكن غلطا فلزم حركة اي جعلت همزة متحركة وعلى الضمير فعلية ثم قالوا

مع ان الواو ليست منقلبة طالبا لقلبه والواو سكن تقديم التاء على الاول الذي لان الفاعلة كما ذكره قوله لعدم دليل لثبوت الاعلال الاعلال بضم النون وعلى عادة الهمزة والهمزة والفتحة قوله ويكون الواو والفتح بجمع الصحف والكتاب بكتب

اهل الجيش

والغرفة او صفة الذي يهيأ لجلوس السلاطين معناه مكان العالي وبفتحها فارسي بكسر الهمزة عربي الايوان بكسر كذا في القاموس ودبابيس درونه عنه جمع دواوين ضم المرتفع منه وصف عظيم العظيمة واول الكلام

العظيمة وصفه ايوان كسرى جمعه اواوين اصله اوان فابدلت من احدى الواوين باء قوله وقوع الواو بعد غير

مضموم ما قبلهما قوله وبهذا اي افعال قياس فعلان فيحتمل ان يكون المراد ان ذلك قياس في كليهما كما هو كذلك في البواقي

بان يكون هذا العاطف من الالفاظ الغير المركبة كما في قولهم نفر نفير وان يكون ان ذلك قياس في فعلان ويكون

من قبيل بان يكون على الاضافة فبكسر النون واعلم ان ذلك قياس للمبالغة في مؤنث فعلان الذي على فعلانة وفي فعلان

بضم الفاء ومؤنثه على فعلانة اه المضموم الفاء وهذا كثير في الكل وليس بقياس قوله قلبت الياء همزة في الجمع المذكور اذ

اصله ساوى قوله الابتداء اولا لوقوعه بعد الف الجمع زائدة قوله ولا لزم ضم الياء ان الادغام موضع الم

علل قوله الا في نحو سوى ونحوهما من الاعلال المقولة التي في آخرها الف منقلبة عن ياء مسبوقة بياء اخرى

قوله والابد عن حال النصب لا في يحيى ولا في يحيا قوله لا بمعنى الذي قلنا بقولنا الخامس المعتل الفاء واللام

قوله المعتل الفاء والعين ظاهره ان هذا القسم لا يسمى باللفيف المقرون عرفا والمص تبع ابن الحاجب

على خلاف قوله واصل ياء ي كري اي بالاتفاق ولم يتعرض كما هو الظاهر من كلام مراح بر العلامة في

شرحه حيث قال ولم يكتب الياء من الياآت بالاتفاق ولم يتعرض عليه محصورة الحذف ولا الشيخ المصري

قياس وان الزائدة همزة قبل الياء بعد الالف الكلام صريح في ان علة تكتيبه هذا التحقيق غير تخفيفا الى المجرد نصبا فافهم قوله عن نحو سوى ويحيى قوله في الاعلال هو ان الخلاف واشارته فعلى ما ادعى

لبدالاصلية ليس بقبيكر والاول منقوض بنحو سائر كما علم فى الاجوف فتأمل قوله من حيث الهمزة اشارة الى ان قيد الحيثية معتبر فى الكلام

الاصل كما اشتهر بحفظ المهمون فاندفع ما اورده العلامة قدس سره قوله بان لا يكن قبلها وفى بعض النسخ باسقاط الاو وعليه

قوله بان يكون الخ بيان الغيرية لا الاولية كما هو كذلك على تقدير ثبوت لا قوله وحيلها الا تفسير لجعل المذكور بعد التفسير

المذكور عطفا عليه وبينها الى فعلها هذا يكون الجعل الماء على ضربين قوله بهذا اهواه اى التفسير لهمزة بين بين هواه قوله بجعلها

قلب الهمزة اليه اى الساكن يعنى تقلب بحرف مثله قوله وكثر فى معنى الا اى قلب الهمزة الى الساكن السابق قوله فى بين

المشهور المشهور متفقين قوله وان كان غير الالف والواو والياء سواء كان حرفا صحيحا او واوا او ياء غير المذكورتين وانما

لم تنقل بهذا الضم والكسر على الواو والياء بجلاد فهما امرا بين لان حركة الاعراب وان كانت عارضة ايضا لكنها غير منقولة

فهى اللزوم من منقولة فالتخفيف مطلوب فيهما قوله فبقاء همزة اللام اى لام التعريف قوله فيقال الحمر والحمر وعلى غير الاكثر قيل

من الحمر وحمر لحمر يكون الياء وثبوت النون بفتح النون واللام فلم يحذف لالتقائهم الساكن قوله اسامة الملاحدة قوله تقول اى

كتب بالهمزة ليتعين ليعلم المبتدى والا فالقاعدة الكتابة بالياء والواو وهكذا تقول ايذن ويا زيد اوجل قوله قبل هو الجوهرى

القائل ابن مالك قوله ما ادراك ويجوز التخفيف ايضا قوله لكن العرب يعنى قياسه ان يكون فيه التخفيف والتحقيق بالنقل والحذف

الخ قوله اسم الزمان والمكان فبالمصدر الميم والمكان والزمان من الثلاثى المجرد والمعتل الطرفين او اللام فقط او الفاء فقط

الذى يكون يا او صحيحها الغير المكسور العين كيف مفعل بفتحتين بينهما سكون واما ان كان واوا فمفعل بفتح وكسر بينهما سكون واما

صحيح الطرفين المكسور العين فالاخيران فيه كالاخير والاول كالاول وقياس الثلثة والصفة المشبهة من غير الثلاثى المجرد زنة
اسم المفعول

اسم المفعول وقيل الآلة ومفعل بكسر فسكون ففتح كذا قرره قوله وقوع الفعل فيه راجع الى احد الامرين المفهوم من الضبط

بأو قوله واجيز في كلتيهما فالقياس في الكل الفتح فيما فيه نظر لان المسجد مثلا انما يكون ذا اذا اريد به في حال الكثرة مكان

وقوع بالفعل وليس كذلك اذ المراد به الموضع المهيأ لذلك اي البيت المعين لم يكن يوجد فيه او لا فليس باسم المكان الذي

اصطلاحي حتى يجب فيه ان يجري على قياسه بل اختلاف صورته مع سوية اسم المكان اولى من الاتحاد ليدل على اختلاف

المعنى واجيب بان المعول عليه وذلك باعتبار اطلاقه على ذلك البيت بعد وقوع الفعل فيه لا قبله واعترضوا عليه بوجه

آخر وهو انه انما يكون ذا اذا اريد مكان اي كان كسائر اسماء المكان وليس ما ذكر كذلك اذ المسجد مثلا اسم

لذلك البيت بخصوصه ولو سجد في موضع آخر لا يسمى مسجدا بالكسر فليس باسم مكان اصطلاحي فلا ينسب اليه الشذوذ

كيف وقع صورته بل الاولى هو الاختلاف كما سبق ويمكن الجواب بان المراد بقولهم وشذ شاذ وليس بقياسي

اذ ليس باسم مكان اصطلاحي اما الاختلاف معناه فلا شذوذ وكيف وقعت او الاختلاف صورته مع اتحاد المعنى

من غير تغيير واختلاف احد بوجه من الوجوه في يكون الصورة شاذا خارجا عن القاعدة فليس بشاذ وذ

هنا مجرد من اللغة القياس حتى يرد الاعتراضان واجرى كل ما ذكرناه من السؤال كليهما والجوابين في كلا ما ذكر

فيه الذي ليس بقياس في هذا المبحث وفي مبحث اسم الآلة اذ الكل معناه التبعيات المذكوران قوله كاسم المفعول والظاهر

-۲-

القرینة حالیة او مقالیة قوله فیه ای فی هذا ذلک المکان قوله ومبطلة لیس من المصنف بقرینة قوله بحذف فای ولا یستلزم ثبوته

فی بعض النسخ مثبوتة ههنا فافهم قوله احد الطائیین والثانی الاصابعة نشر علی ترتیب اللف قوله من دیهما ای من بابه الاکلم الرباعی

والخماسیة قوله وهو ما یقال یحتمل رجوعه الی الکلام فالکلام علی حذف المضاف او محمول علی المسامحة باجراء صفة المدلول علی الدال

لکمال وقع فی عبارات کافیة ابن الحاجب مثل هذه او معنی ما الخ وضع لشئ یعالج به وهذا القید مفهوم وان لم یصرح به بل

هذا الرجوع هو الظاهر لان المقصود بالبحث هو اسم الآلة لا هی فانه فیما اورده العلامة قدس سره قوله وقال الزمخشری

هی وصفات علی وزن مکسحة تجلد فی مفتاح قوله لعل وفی مخصوصة ای قلیست بشاذة کما سبق منه ومنه قوله فی غیر

الثلاثی المجرد فان الثلاثی المجرد الذی یکون لنوع ومرته علی المصدر المستعمل لا یکون الا بالتاء تمت

الحواشی الواقعة علی کلمة تکملة الزنجانی من الفاضل الکامل الجناب المستطاب السید السند الجرکی لا زال الاستفادة

علی سائر الطلبة متعنا الله بطول بقائه ومدة اظلاله علینا وعلی جمیع المسلمین برحمتک یا ارحم الراحمین تمت شد

از دست سلیمان ابن ملا محمد ابن قادر رحمة الله علیهما اللهم اغفر لی ولوالدی ولجمیع المسلمین والمسلمات بحرمت محمد صلی الله علیه وسلم
المشهوران با بنی زبیره

بحمت درکوهستان درکومه داله درالی وقت سعید بیگ بچه زکر هلولا آغا آمدم مفرزه از برای [illegible] یا [illegible]
و [illegible] کرده [illegible] آصد آزادی موت ومفارقت محبان آه آه آه

۱۲۴۶

یا رب [illegible]

[illegible]

از آن [illegible] وفات شدن پدرم در [illegible]

۱۲[illegible]

[illegible]